

# السعودية تحرج العبادي: «الحشد الشعبي» مقابل



السبهاش سَنَ هجوماً لاذعاً على قوات «الحشد الشعبي» (اف ب)

كانت من المفترض أن يكون اسم ثامر السبهان عادياً كأي سفير آخر في العراق، ولكنه فرض معادلة مختلفة لمجرد أنه السفير السعودي الأول في العراق، بعد 25 عاماً على مغادرة آخر سفير. ولكن الأمر لم ينته عند هذا الحد، فهو لم يلبث أن تسلّم منصبه، حتى بدأ في إطلاق العنان لتصريحات مثيرة للجدل، أتت في إطار التدخل في الشأن الداخلي العراقي

بغداد - محمد شفيق

لم يكد يمضي شهر واحد على وصول السفير السعودي الجديد ثامر السبهان إلى العراق، حيث لم يكمل أسبوعين على تسليم أوراق اعتماده إلى وزير الخارجية إبراهيم الجعفري والرئيس فؤاد معصوم، حتى استدعته وزارة الخارجية العراقية لـ «إبلاغه احتجاجها الرسمي بخصوص تصريحاته الإعلامية، التي مثلت تدخلاً في الشأن الداخلي العراقي، وخروجاً عن لياقات التمثيل الدبلوماسي، والحديث بمعلومات غير صحيحة»، ليكون بذلك أول سفير في العالم تستدعيه الدولة التي يمثل بلاده فيها بهذه السرعة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية أحمد جمال، إن «استدعاء السبهان جاء لتعريضه لتشكيلات الحشد الشعبي، التي تقاوم الإرهاب وتدافع عن سيادة البلد، وتعمل تحت مظلة الدولة وبقيادة القائد العام للقوات المسلحة، وتمتلك تمثيلاً برلمانياً يجعلها جزءاً من النظام السياسي، إضافة إلى إبداء رأيه للإعلام في ما يتعلق بطبيعة المواقف السياسية لبعض مكونات الشعب العراقي». وأشار جمال إلى أن هذا الأمر «يعد خروجاً عن دور السفير، وتجاوزاً غير مسموح به للأعراف الدبلوماسية».

وهو في هذا الإطار، لفت إلى أن «من المفترض أن يتمثل دور السفير في إيجاد المشتركات الكفيلة بتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، والتي يحرص العراق على تعزيزها وتوطيدها، وفق مبادئ الاحترام المتبادل وبما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين».

وكان السبهان قد شنّ هجوماً لاذعاً على قوات «الحشد الشعبي»، معتبراً إياها «قوات لا تجد مقبولة لدى أبناء المجتمع العراقي». وقال خلال مقابلة تلفزيونية، هي الثانية من نوعها خلال تسلمه منصبه، إن «رفض الأكراد والأنبار دخول الحشد الشعبي إلى مناطقهم، يبيّن عدم مقبولية الحشد من أبناء المجتمع العراقي»، متسائلاً عن حجم السلاح الذي يوجد بحوزة الحشد الشعبي فقط دون غيره، وهل ترضى الحكومة العراقية بحشود سنية مقابل الحشود الشيعية الحالية».

ولم يتوقف السبهان عند هذا الحد، فقد عزج على الأحداث التي شهدتها قضاء المقدادية في محافظة ديالى، أخيراً، من أعمال عنف واستهداف لبعض المنازل والمساجد، مشيراً إلى «إمكانية أن تكون محاولات لإحداث تغيير ديموغرافي في تلك المنطقة، بعد



تزرخ السيرة الذاتية للسبهان بالمناصب الأهنية، لا الدبلوماسية

خسارة الشيعة في الانتخابات الأخيرة، وملمّحاً إلى تورط «الحشد الشعبي» فيها، عندما قال: «أين دور الحشد ممّا جرى في المقدادية».

وعلى الفور، تحرّكت قيادات «الحشد الشعبي» وقيادات شيعية أخرى - فور بثّ المقابلة مساء أول من أمس - لدى رئيس الوزراء حيدر العبادي ووزير

الخارجية إبراهيم الجعفري، وتدارس الرد على تصريحات السبهان، وروى مصدر في «الحشد الشعبي»، لـ «الأخبار»، تفاصيل ردّ الفعل الذي صدر عن هيئة «الحشد» عقب تصريحات السفير السعودي، موضحاً أن تعليمات وصلت بعدم التصريح أو الإدلاء بأي رد أو تعليق لحين صدور بيان رسمي من الهيئة،

التي أصدر المتحدث باسمها بياناً شديد الهمجية في منتصف ليلة أول من أمس، طالب فيه الحكومة بمعاينة السفير السعودي وطرده من بغداد.

وبيّن المصدر أن رئيس هيئة «الحشد الشعبي» فالح الغياض ونائبه أبو مهدي المهندس زارا رئيس الوزراء حيدر العبادي، للبحث معه بشأن ردّ مناسب على

«تجاوزات» السفير السعودي على «الحشد الشعبي» واتهامه بالباطنية.

وفيما لم يدلّ المصدر بمزيد من التفاصيل بشأن ما دار في اللقاء، إلا أنه أشار إلى أن الهيئة دخلت في ما يشبه حالات الإنذار القصوى، في وقت ذكرت فيه وكالة «الغد برس» العراقية أن المهندس يقود حراكاً لطرد

## العبادي يطلب مساعدة «التحالف» لتدريب الشرطة

زمنية وواجبات محددة». في المقابل، أعرب المكتب السياسي عن «تحالف القوى العراقية» عن ترحيبه بما سماه «جدية القرار الأميركي بنشر قوات برية لمحاربة تنظيم داعش، وقيادات الميليشيات الإجرامية». وقال عضو المكتب السياسي حيدر الملا، في بيان، إنه «في الوقت الذي نرحب فيه بجدية القرار الأميركي بإنزال قوات برية من أجل دعم الجيش العراقي في حربه ضد تنظيم داعش الإرهابي، فإننا نؤكد أن الاستقرار الأمني يستلزم، أيضاً، إلقاء القبض على قيادات الميليشيات الإجرامية التي استباحت دماء العراقيين، وبيوت الله وحاولت التلاعب بالنسيج المجتمعي العراقي».

إلى ذلك، أعلن وزير الصناعة والمعادن محمد صاحب الدراجي إنتاج نماذج من قنابر «الهاون» والصواريخ 107 ملم. وقال في مؤتمر صحفي إن هذا المنتج «قامت به كوادر الوزارة، والمتمثلة بشركة الصناعات الحربية العامة والشركة العامة للصناعات الفولاذية والشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات، بعد تجميع وإعادة تأهيل الخطوط الإنتاجية التي كانت موجودة أصلاً». وأضاف أن «نسبة الإنتاج المحلي لقنابر الهاون تصل إلى 80%، فيما تجاوزت نسبة الإنتاج المحلي لصواريخ 107 ملم 85% بالمساهمة مع القطاع الخاص العراقي»، موضحاً أن «هذه نسبة كبيرة جداً ترقى إلى نسب التصنيع في دول العالم».

(الأخبار، أ ف ب)

لداعش في الأيام الأولى لاجتياحه للعراق أو سكوتها على الانتهاك التركي للسيادة العراقية، مضيفاً أنها «لا تعمل لمصلحة العراق، بل لمصالحها الخاصة فقط وتعمل باستراتيجية مكشوفة لتقسيم المنطقة». وأضاف أن «انصياع الحكومة للمخطط الأميركي سيجعلها مسؤولة أخلاقياً وتاريخياً أمام الشعب العراقي، حين فرطت بوحدرة العراق وانجرفت خلف مخططات وأجندات أطراف معروفة بغية تقسيم البلد، وهو أمر لم ولن نسمح به بأي شكل من الأشكال».

من جهته، رفض النائب عن «كتلة الأحرار» النيابية رسول صباح الطائي التصريحات الأخيرة لوزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر عن إرسال قوات برية إلى العراق، فيما أكد أن المقاومة سترد بقوة على أي قوة أجنبية على الأراضي العراقية.

وقال الطائي، في بيان لمكتبه الإعلامي، إن «تصريحات كارتر كشفت عن النية الحقيقية للأميركيين والدول المتحالفة معهم، لاحتلال العراق مرة أخرى»، مؤكداً أن «المقاومة سترد بقوة على أي قوة أجنبية على الأراضي العراقية مهما كانت جنسيتها».

أما رئيس الكتلة النيابية لـ «ائتلاف الوطنية» النائب كاظم الشمري، فقد أكد أن «ائتلافه» يحرص كل الحرص على سيادة العراق، ويرفض دخول أي قوات أجنبية أميركية أو غيرها، من دون موافقة الحكومة والتنسيق معها بشكل مباشر وبتوقيعات

طلبت الحكومة العراقية من «التحالف الدولي» ضد تنظيم «داعش» أن يقوم بتدريب الشرطيين العراقيين، على ما أفاد مسؤول أميركي في مجال الدفاع. وأشار هذا المسؤول إلى أن الطلب العراقي جاء خلال لقاء رئيس الوزراء حيدر العبادي، الجمعة، وزير الدفاع الأميركي أشتون كارتر في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، حيث عبّر له عن اهتمامه بمسألة تدريب الشرطيين.

وقال المسؤول الأميركي إن «العراقيين يريدون مساعدة أكبر في تدريب قوات الشرطة المحلية، ويعتقدون بأن هذه القوات أحدثت فارقاً كبيراً في الرمادي»، التي استعادتها القوات العراقية في كانون الأول 2015. وأضاف «إنهم يريدون أن يتكرر هذا السيناريو».

وفيما تتوارد الأنباء عن وصول أعداد كبيرة من قوات الجيش الأميركي إلى العراق، فقد حذرت عدة كتل نيابية الحكومة من «الانجرار خلف مخطط الولايات المتحدة وأطراف معروفة داخلياً لتقسيم العراق»، بذرائع مختلفة، فيما رحّب «تحالف القوى العراقية» بما سماه «جدية القرار الأميركي بنشر قوات برية لمحاربة تنظيم داعش، وقيادات الميليشيات الإجرامية».

وقال عضو مجلس النواب عن «ائتلاف دولة القانون» النائب عبد السلام المالكي، في بيان، إن «واشنطن، خلال السنين الماضية، أثبتت من خلال أفعالها وزدواجية تعاملها بقضايا تمس سيادة العراق عدم تصديها